الأمم المتحدة

A/ES-10/454–S/2009/228

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

في هذا الوقت الذي لا تزال فيه عملية السلام معلقة، ما برحت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تتدهور، فتتفاقم محنة السكان المدنيين الفلسطينيين وتشتد معاناتهم نتيجة للسياسات والممارسات العدوانية وغير المشروعة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ويشمل ذلك قيام إسرائيل بتسريع وتيرة تدابير الاستيطان غير المشروع والاستفزازي، الرامية فقط إلى فرض مزيد من الوقائع على الأرض وإلى تكثيف الضغط على السكان الفلسطينيين، الأمر الذي يؤدي في كثير من الحالات إلى نزوح السكان قسرا للنجاة بأنفسهم ليس إلا، وإلى ترسيخ سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية. وهذه الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة تتركز بصفة خاصة في المناطق الرئيسية في القدس الشرقية وفي محيطها.

ومنذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تصاعدت أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة بشكل ملحوظ، مما جعل من الأشهر الـ ١٧ الماضية أسوأ فترة سُجلت من حيث انتهاك السلطة القائمة بالاحتلال الصارخ والدائم للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة المتصلة

040509 040509 09-31931 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بهذه المسألة البالغة الأهمية. وتتواصل الانتهاكات الجسيمة بسرعة مع إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة دعمها لأنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي تعمل بقوة للدفع بها قدما. وفي هذا السياق، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تنفيذ تدابير من قبيل الخطة المسماة ''E-1 plan'' التي تشمل بناء المستوطنات وتوسيع رقعتها بكثافة وهدم المنازل، حيث نُفذ منذ مطلع هذا العام ما لا يقل عن ١ ١٠٠ أمر تدمير لمبان يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة، رامية بشكل واضح إلى إفراغ القدس الشرقية من سكانها الأصليين الفلسطينيين وفي الوقت نفسه تهويد المدينة.

ووافقت السلطة القائمة بالاحتلال مؤخرا، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على مصادرة ٠٠٠ ١٢ دونم من الأراضي الفلسطينية بشكل غير قانوني لتيسير بناء ٠٠٠ ٦ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة ''معاليه أدوميم'' الإسرائيلية غير المشروعة. وتمثل هذه المستوطنة، التي تضم الآن ١ في المائة على الأقل من أراضي الضفة الغربية، ثاني أكبر المستوطنات الإسرائيلية وتشكل ''حزاما'' محيطا بالقدس الشرقية يعزلها عن ضواحيها الفلسطينية الطبيعية. وتشكل عملية المصادرة الأخيرة هذه للأراضي جزءا من الخطة ''E-1 plan'' التي تهدف إلى ترسيخ وإنجاز الجانب الشرقي من المستوطنة الإسرائيلية في القدس الشرقية ومحيطها، وعزل المدينة تماما عن سائر الضفة الغربية.

وعلى غرار ما فعلناه مرارا وتكرارا في السابق، نحذر من جديد بشدة من المخاطر الحقيقية التي يتعرّض لها حل الدولتين من أجل تحقيق السلام من جراء مواصلة تنفيذ هذه الخطة غير المشروعة. وتقع هذه الخطة حاليا في صميم حملة إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة التي تشمل، في جملة أمور، المستوطنات والجدار والطرق الالتفافية وهدم المساكن وتدابير عديدة أخرى، وتسعى عمدا وبشكل غير مشروع إلى تغيير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية، ولا سيما القدس الشرقية، وطابعها ووضعها، وتقوّض بشكل خطير التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية وسلامتها ووحدتها وقدرتها على البقاء، وتشكل تهديدا جسيما لتنفيذ حل الدولتين.

وهذه الخطة، وفي ذلك ما يدق ناقوس الخطر، ليست الخطة الوحيدة التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفيذها بلا مبالاة. فهي ماضية، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في تنفيذ أعداد لا تحصى من أنشطة الاستيطان والتدابير غير المشروعة التي تتلف الأرض، وتزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار والإحباط، وتدمّر الحياة الاقتصادية الاجتماعية للفلسطينيين، وتعرّض آفاق السلام للخطر الشديد. ويجري بانتظام التذرع بمختلف الأسباب والمسوغات الوهمية للإعلان عن توسيع نطاق المستوطنات، وبناء المئات

تلو المئات من الوحدات السكنية الجديدة، ومصادرة المزيد من الأراضي، في تحدّ سافر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والتزامات إسرائيل نفسها بموجب خريطة الطريق والتعهدات الأخرى المقطوعة.

كذلك ازدادت حالات خروج المستوطنين على القانون بتيسير وتدبير من السلطة القائمة بالاحتلال التي تتحمل المسؤولية أيضا عن وجود المستوطنين وتسليحهم، وتسمح بتكرار وتصاعد أعمال الإرهاب والتدمير والترويع التي يرتكبونها ضد الشعب الفلسطيني بمنأى عن العقاب. والواقع أنّ سياسة العداء العلنية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية الجديدة إزاء حقوق الفلسطينيين وممتلكاتهم وتطلعاتهم لم تؤد إلا إلى زيادة عداء وتطرف سكان المستوطنات إزاء الشعب الفلسطيني. وفي آخر هذه الحوادث عهدا، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قام مستوطنون إسرائيليون مسلحون من مستوطنة ''يتزهار'' القريبة من نابلس بإطلاق النار على محمد نعيم فرج البالغ من العمر ١٨ عاما وأصابوه بجروح بالغة على مرأى من الجنود الإسرائيليين.

إن استمرار إسرائيل في تنفيذ هذه السياسات والممارسات غير المشروعة، إضافة إلى مواصلتها فرض الحصار اللاإنساني على قطاع غزة وفرضها قدرا لا حدود له من المعاناة والآلام للمليون ونصف مليون مدني المسجونين فيه، يشكل دليلا آخر لا يُدحض على التجاهل الصارخ للسلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي ولا سيما القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ورفضها لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف والمعترف بها دوليا في تقرير المصير والحرية في وطنه. وتشكل هذه السياسات والممارسات الهدامة أيضا انتهاكا مباشرا لالتزامات إسرائيل القانونية الواضحة باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال، والتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الحالة الراهنة لا تطاق وحالة التوتر لا تنفك تزداد حدة. وإذا لم يكبح جماح هذه الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة فإنها ستوجّه ضربة شديدة، إن لم تكن قاضية، لآفاق السلام على أساس حل الدولتين وتمضي في زعزعة الاستقرار في المنطقة بتحدّيها أخلاق ومبادئ المجتمع الدولي ككل لا الشعب الفلسطيني وحده. لذا، يواصل الشعب الفلسطيني وقيادته التطلع إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لتحمّل مسؤولياته وواجباته في هذا المجال واتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء هذه الحالة غير القانونية بهدف وضع حد، في نهاية المطاف، لهذا الاحتلال العسكري الغاشم الذي يعود إلى حوالي ٤٢ سنة، وتمكين الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، من احتلال المكانة التي تستحقها بين الأمم والعيش معها بسلام وأمن.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٣٨ السابقة التي وجهناها إليكم منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن الأزمة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432–S/2000/921) إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (A/ES-10/453–S/2009/209) سجلا أساسيا لما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان هذه التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ومن تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأكون ممتنة لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي **ناصر**
القائمة بالأعمال بالنيابة